المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Kingdom of Morocco

وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵎⵙⵙⵓⴷⴰⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
ⴰ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰ ⵜⵎⴰⵏⵜⵉⵜ ⴰ ⵜⵙⵓⵜⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
Ministry of National Territory Planning, Land Planning, Housing and City Policy

UN-HABITAT

التوصيات الناشئة

Third Arab Land Conference

Troisième Conférence Arabe sur le Foncier

المؤتمرالعربي الثالث للأراضي

18-20 FEBRUARY 2025 • RABAT, MOROCCO

المسودة النهائية

land portal

INTERNATIONAL LAND COALITION

Netherlands Enterprise Agency

Federal Ministry for Economic Cooperation and Development

GLTN GLOBAL LAND TOOL NETWORK

الاراضي العربية مبادرة
Arab Land Initiative

UNITED NATIONS ESCWA

ECA

NELGA Network of Excellence on Land Governance in Africa

THE WORLD BANK

الاختصارات

AI	الذكاء الاصطناعي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GeoAI	الذكاء الاصطناعي الجيومكاني
GIS	أنظمة المعلومات الجغرافية
HDP	الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام
HLP	الإسكان والأراضي والممتلكات
IDP	نازح داخليًا
LVC	تحصيل قيمة الأراضي
NGO	منظمة غير حكومية
SDG	هدف التنمية المستدامة
STDM	نموذج مجال الحيازة الاجتماعية
UNCBD	اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
VGGT	المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي

التوصيات الناشئة عن المؤتمر العربي الثالث للأراضي

انعقد المؤتمر العربي الثالث للأراضي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ في الرباط، المغرب، بمشاركة أكثر من ٤٣٠ مشاركًا حضروا شخصيًا وأكثر من ٧،٠٠٠ مشارك عبر الإنترنت، مما يعكس مستوى قويًا من المشاركة الإقليمية والدولية. وكان من بين الوفود ٤٤ ممثلًا حكوميًا من ١٢ دولة عربية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، بهدف تعزيز الحوكمة الشاملة والمستدامة للأراضي في المنطقة العربية. وقد أكد المشاركون على الحاجة المُلحّة إلى سياسات متكاملة تعزز أمن حيازة الأراضي، وتستفيد من الابتكار، وتقوي نظم البيانات، وتحشد الأراضي لتوفير السكن الملائم، والاستثمار المستدام، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغيُر المناخ.

خرجت عن المناقشات المتعمقة مجموعة قوية من التوصيات السياسية، ودارت حول تسعة محاور استراتيجية: إدارة الأراضي في أوقات النزاع والأزمات، والمرأة والأرض، والأمن الغذائي والمناخ، والتمويل القائم على الأراضي، والابتكار في قطاع الأراضي، والمعرفة والمعلومات، وجمع البيانات المدعومة بالتكنولوجيا، والأراضي من أجل الإسكان والتنمية، ومشاركة المجتمع المدني والشباب. وتؤكد هذه التوصيات على أهمية تبنّي نهج متكامل ومتعدد الأطراف يجمع بين الإصلاح القانوني، وبناء القدرات المؤسسية، والابتكار التكنولوجي، والحوكمة الشاملة.

إدارة الأراضي في أوقات النزاع والأزمات

تعزيز حوكمة الأراضي لدعم الاستقرار وبناء السلام وجهود التعافي. تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات المرتبطة بالأراضي ومعالجتها وذلك من خلال دمج قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات في تحليل النزاعات واستراتيجيات بناء السلام. منع انتهاكات حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات وتسويتها عبر إصلاحات قانونية شاملة، وضمان استقلال القضاء، وإنشاء آليات تتسم بالشفافية لتسوية النزاعات. توضيح أنظمة الحيازة لتقليل حالة عدم اليقين وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات. دعم نماذج الحكم الذاتي للمجتمعات الأصلية وضمان استدامة إدارة الأراضي بين الأجيال. تعزيز قدرات المجتمعات المضيفة والحكومات المحلية لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتقليل التوترات، وضمان حلول مستندة إلى الواقع المحلي. إشراك السكان النازحين بشكل فعال في عمليات صُنع القرار التي تؤثر على حقوقهم في الأرض والسكن.

اعتماد مناهج لإدارة الأراضي قائمة على الملاءمة مع الغرض، ودعم تطوير سياسات وأطر عمل شاملة وتتسم بالشفافية وتراعي حساسية النزاعات وتنفيذها. توسيع نطاق مواقع تقديم خدمات إدارة الأراضي وتوفير الوصول الإلكتروني إليها للمستخدمين النازحين أو المقيمين في المناطق النائية. تشجيع تبنّي استخدام التكنولوجيات الرقمية في إدارة الأراضي وتوسيع نطاقها، بما في ذلك تسجيل الأراضي، والتخطيط المكاني، وتقييم المخاطر، لا سيما في جهود إعادة الإعمار بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة. الاستفادة من التكنولوجيات مفتوحة المصدر مثل نموذج نطاق الحيازة الاجتماعية وبرامج QGIS وKobo التي تتيح العمل دون اتصال بالإنترنت، من أجل تسجيل وثائق الإسكان والأراضي والممتلكات، ورسم خرائط الأراضي، وتحليل البيانات لأغراض تخطيط المستوطنات في المناطق المتأثرة بالأزمات أو التي تفتقر إلى البيانات. تعزيز القدرات المؤسسية والفنية والمجتمعية لحوكمة الأراضي في سياقات الأزمات وما بعد الأزمات باستخدام مناهج شاملة، والسعي إلى الحصول على تصديق المجتمع المحلي لبناء الثقة، وتقليل النزاعات، وعكس الواقع الفعلي على أرض الواقع.

حماية حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات ودعمها للسكان النازحين من خلال الأطر القانونية والإدارية التي تضمن الحماية من الانتهاكات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات وتدعم عمليات التعافي. تعزيز سيادة القانون في سياقات النزاع ومواءمة الأطر القانونية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان تطبيقها في السياقات الرسمية وغير الرسمية من خلال مناهج تراعي الخصوصية المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمساواة في حصول النساء على الأرض والسكن، والاعتراف بحقوق المجتمعات

الأصلية في أراضيها. تعزيز تنفيذ القوانين المتعلقة بالأراضي المحتلة. إعطاء الأولوية للتوثيق المبكر لمطالبات الإسكان والأراضي والممتلكات باستخدام أدوات ملائمة للغرض مثل نموذج نطاق الحيازة الاجتماعية. حماية سجلات الأراضي وإضفاء الطابع الرقمي عليها عبر نسخ احتياطية آمنة، وتعزيز إضفاء الطابع الآلي على سجلات الأراضي لتبسيط إدارتها وتحسين الوصول العام إليها، وإنشاء مكاتب لإدارة الأراضي في المناطق التي لم تعد تشهد أعمالاً عدائية نشطة. تطبيق مبادئ بينهيرو وتفعيلها لدعم استرداد الأراضي وحماية حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات، مع تكييفها لمواجهة التحديات المستجدة، بما في ذلك النزوح الناتج عن تغير المناخ. دمج استعادة حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات في آليات العدالة الانتقالية وضمان أن تكون محورًا لجهود بناء السلام. تطوير إجراءات التعويض وإعادة التوطين التي تراعي احتياجات الشاغلين الثانويين. تعزيز الاستجابات المُنسّقة ومتعددة القطاعات القائمة على حقوق الإنسان، بحيث تتماشى تدخلات الإسكان والأراضي والممتلكات مع جهود الزراعة والأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وضع مناهج تراعي النوع الاجتماعي وتقييمات أثر النوع الاجتماعي في جميع المشاريع من خلال التعاون مع الوزارات والقادة المحليين. ضمان ألا تسهم التمويلات الدولية أو العقوبات أو خطط التعافي في انتهاك حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات أو تعيق التعافي العادل بعد النزاع.

تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال إدماج حوكمة الأراضي في استراتيجيات مُنسّقة تربط بين الاستجابة الإنسانية وبناء السلام والتنمية المستدامة. تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية، والجهات الإنسانية والتنموية، والخبراء الفنيين، وأصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية، لدمج قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات في استراتيجيات التعافي وإعادة الإعمار. دمج خطط الاستعداد للطوارئ في التخطيط الحضري من خلال الحفاظ على المساحات المفتوحة ومنع التعديات العشوائية خلال أزمات النزوح. ضمان أن تدعم إجراءات المساءلة الأهداف الأوسع نطاقًا للتنمية وبناء السلام، عبر ترجمة الالتزامات القانونية إلى تطبيق عملي في جميع مراحل الاستجابة للأزمات والتعافي منها، مع الاعتراف بالترابط القوي بين حقوق الأرض والسكن والغذاء.

دعم إعادة إعمار المساكن بشكل عادل وقادر على الصمود في سياقات النزاعات والكوارث من خلال تعزيز أمن حيازة الأراضي، وتعبئة التمويل المستدام، وتهيئة بيئة قانونية ومؤسسية داعمة لنهج إعادة البناء بشكل أفضل. ضمان أن تشمل جهود التعافي إعادة إنشاء أنظمة توثيق الأراضي وأنظمة تخطيط استخدام الأراضي، بما يضمن الانتقال من الإغاثة الفورية إلى إعادة الإعمار المنهجي. تشجيع استعادة الأراضي وإعادة تأهيل البيئة وإزالة الأنقاض في المناطق المتضررة. دعم إعادة تأهيل المباني وإعادة شغلها بشكل آمن مع تطبيق تدابير الحماية الإنشائية، مع الحفاظ على المواقع التراثية وتطبيق لوائح البناء لمنع أعمال البناء أو الهدم الضارة. تطوير آليات تمويل شاملة تعزز التنمية الإسكانية العادلة في البيئات التي تمر بالنزاعات أو الكوارث أو الأزمات المرتبطة بتغير المناخ أو التي تتعافى منها. تيسير استثمارات القطاع الخاص في مجال الإسكان من خلال أطر قانونية واضحة وشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع الاعتراف بأهمية حيازة الأراضي الآمنة والمسجلة لجذب الاستثمارات.

تطوير سياسات للإسكان الإيجاري وتنفيذها تضمن القدرة على تحمل التكاليف، وأمن الحيازة، والوصول العادل إلى السكن للأسر التي تتعافى من النزاعات والنزوح. إطلاق عقود إيجار مُيسّرة بأسعار تقل عن السوق للمباني التي جرى تأهيلها، تستهدف الأسر ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط. تحديد الوحدات السكنية الشاغرة وإجراء تقييمات لقيمة الإيجار لتوجيه عملية التسعير العادل. تقديم المساعدة الفنية والمشورة القانونية للمستأجرين ودعم إجراءات الإيجار بشفافية وعدالة. إصلاح القوانين القديمة الخاصة بالإيجار ووضع سياسات إسكان شاملة توضح العلاقة بين المالك والمستأجر وتستجيب لاحتياجات اللاجئين والنازحين داخليًا. ضمان مسؤوليات الملكية من خلال صكوك التزام رسمية.

تعزيز التكيُّف مع تغيُّر المناخ والقدرة على الصمود من خلال التخطيط المتكامل وتطوير البنية التحتية. تحسين جمع بيانات الأراضي وتسجيلها في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو المعرضة للمخاطر الطبيعية بهدف تعزيز حوكمة الأراضي. الاستثمار في بنية تحتية قادرة على التكيُّف مع المناخ في المناطق النائية والهشّة للحدّ من النزوح الناتج عن تغيُّر المناخ. ضمان التزام جهود إعادة الإعمار في المناطق المتأثرة بالمناخ بلوائح استخدام الأراضي، والمساهمة في بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

تشجيع التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي الذي يدمج تقييمات مخاطر المناخ، مع إعطاء الأولوية لأنظمة الإنذار المبكر لتعزيز الجاهزية ورفع القدرة على الاستجابة.

تعزيز التعاون عبر الحدود لمعالجة التحديات المرتبطة بالأراضي والنزوح الناتجة عن النزاعات. تقوية الشراكات بين الدول والمناطق المجاورة لمعالجة قضايا الأراضي والنزوح العابرة للحدود، مع تنسيق الدول العربية لدعم المناطق المتأثرة بالنزاعات وإعطاء الأولوية لمساندة الدول المجاورة، إلى جانب التزام الشركاء الدوليين بالنهج نفسه. تعزيز التعاون عبر الحدود في المجالات الاستراتيجية لمعالجة التحديات الإقليمية وحفظ بيانات الأراضي أثناء الأزمات. التعاون في توفير السكن للسكان النازحين لا سيما النساء، ومعالجة التلوث البيئي الناتج عن النزاعات. تطبيق الدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة لتحسين الحوكمة في باقي دول المنطقة.

المرأة والأراضي

دعم تطوير أطر قانونية شاملة وإصلاحها وتنفيذها والتي تراعي النوع الاجتماعي وتكفل حقوق النساء في الأراضي. ضمان أن تكون سياسات الأراضي شاملة وتحترم التقاليد الثقافية والدينية، مثل الفقه الإسلامي، مع الالتزام في الوقت ذاته بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك باستخدام ممارسات قائمة على الأدلة لتحقيق التوازن بين التقاليد والمساواة الحديثة. إزالة اللغة التمييزية من التشريعات الخاصة بالأراضي وضمان تمكّن النساء من الوصول إلى الأراضي وامتلاكها واستخدامها والسيطرة عليها على قدم المساواة مع الرجال. تعزيز التفسيرات الدينية الشاملة والعادلة المراعية للنوع الاجتماعي من خلال البناء على جهود علماء الدين ومجموعات الدعوة. إصلاح قوانين الزواج لضمان احتفاظ النساء بحقوقهن في الأراضي طوال فترة الزواج وعند الانفصال أو الترمل. تحديث قوانين الميراث لضمان حصول النساء على كامل حقوقهن في الأراضي والممتلكات ضمن الأنظمة الرسمية والدينية والعرفية. الاستثمار في جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي وصياغة السياسات القائمة على الأدلة. تعزيز القدرات المؤسسية لتقديم خدمات إدارة أراضٍ تراعي المساواة بين الجنسين، وسدّ الفجوة بين القوانين التي تحمي حقوق النساء في الأراضي وتطبيقها الفعلي، لا سيما في سياقات ما بعد النزاعات والمناطق المتأثرة بتغيُّر المناخ.

حماية حقوق النساء النازحات في الأراضي والممتلكات ودعمها في حالات النزاع وما بعد النزاع. إدماج المناهج المراعية للنوع الاجتماعي وتقييمات الأثر المتعلق بالنوع الاجتماعي في جميع التدخلات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات. إعطاء الأولوية لتوفير المأوى للنساء النازحات والأسر التي تعيلها النساء. تقديم المساعدة القانونية المتخصصة والخدمات النفسية والاجتماعية الموجهة للنساء النازحات، وضمان حماية الدولة لحقوق النساء والزوجات والأرامل والبنات في الإسكان والأراضي والممتلكات. ضمان أن تراعي سياسات استرداد الأراضي مواطن الضعف الخاصة بالنوع الاجتماعي والممارسات التمييزية التي تقوّض حقوق النساء في الإسكان والأراضي والممتلكات في سياقات النزاع. يجب أن تدعم عمليات الاسترداد حقوق النساء في الوصول إلى الإسكان والأراضي والممتلكات وامتلاكها والسيطرة عليها، بما يضمن نتائج منصفة طوال مراحل التعافي وإعادة الإعمار.

تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء من خلال الأدوات المالية المرتبطة بالأراضي. تطوير خيارات الائتمان والتمويل المتناهي الصغر المضمونة بالأراضي لتجاوز العوائق المرتبطة بملكية الأراضي. تزويد النساء بالتدريب على الثقافة المالية، وإدارة الأعمال، والزراعة الحديثة، والوصول إلى الأسواق بهدف تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.

تعزيز قيادة النساء ومشاركتهن في حوكمة الأراضي على المستويين المحلي والوطني. تعزيز الشراكات بين المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية لتقوية صوت النساء. تيسير حوارات ومنصات شاملة تجمع بين صانعي السياسات والفئات المهمشة للمشاركة في ابتكار الحلول وتنفيذ خطط عمل مُنسّقة تراعي المساواة بين الجنسين.

تعزيز الوعي والتعليم وأنظمة الدعم لتمكين النساء من المطالبة بحقوقهن المشروعة في الإسكان والأراضي والممتلكات. تنفيذ حملات وطنية ومحلية باستخدام منصات متنوعة، مثل وسائل الإعلام، وورش العمل المجتمعية، ودور العبادة، ووسائل التواصل الاجتماعي، لنشر الوعي بين النساء والرجال بشأن حقوقهم المشروعة في الإسكان والأراضي والممتلكات. تعزيز الخطاب العام والتعليم حول تفسيرات القِوامة، والميراث، والحقوق الزوجية في الإسلام. التركيز على تحدّي الأعراف الأبوية وتمكين النساء، وخاصة في المناطق الريفية، بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل مع الأنظمة القانونية والمالية والإدارية. تدريب المؤسسات المحلية، بما في ذلك القيادات التقليدية والدينية، على مبادئ الإنصاف بين الجنسين لتعزيز حوكمة أراضٍ أكثر عدالة من خلال المشاركة المجتمعية. إنشاء آليات رسمية لتلقّي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق النساء في الأراضي، وتحسين إمكانية وصول النساء إلى الإجراءات القانونية والإدارية المرتبطة بالأراضي من خلال تبسيط إجراءات التسجيل، وخفض التكاليف، وتوفير المساعدة القانونية والدعم العملي لمساعدة النساء على التعامل مع الأطر والإجراءات المعقدة.

تعزيز الجهود الإقليمية المُنسّقة للنهوض بحوكمة الأراضي المستجيبة للنوع الاجتماعي. المشاركة بأفضل الممارسات وتنسيق الدعم الإقليمي عبر الحدود لتعزيز حقوق النساء في الأراضي. الاستثمار في جمع بيانات معيارية ومحلية تعكس الحقوق العرفية وغير الرسمية، باستخدام البيانات المُصنّفة لتوجيه السياسات ورصد الفجوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في ملكية الأراضي والوصول إليها.

الأمن الغذائي والمناخ

تعزيز الزراعة المستدامة القادرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ لدعم الأمن الغذائي وتحسين سُبل العيش الريفية. حماية الأراضي الزراعية باعتبارها أصلاً وطنيًا استراتيجيًا من خلال وضع أطر قانونية تمنع فقدان الأراضي الزراعية، وإنشاء آليات تمويل مُخصصة لدعم المجتمعات الزراعية، وتوفير استثمارات موجّهة في هذا القطاع مع الاعتراف بدوره في الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. تعزيز الممارسات الزراعية البيئية التي تُوازن بين الإنتاجية والاستدامة البيئية والتكيُّف المناخي. تعزيز دور الحكومة عبر التعاون بين الوزارات والهيئات التخطيطية لتنفيذ تدابير الحماية وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف لتحقيق تنمية زراعية عادلة ومستدامة. تعزيز المناهج المجتمعية التي تقودها المجتمعات المحلية لزيادة القدرة البيئية على الصمود، وضمان الاستقرار الاجتماعي، وتحسين سُبل العيش، مع إعطاء الأولوية لإدماج النساء والشباب من خلال مبادرات الزراعة المستدامة، والسياحة البيئية، والحراجة. دمج منهج الانتقال العادل في سياسات الأراضي والغذاء ضمن إطار قمة الأمم المتحدة لأنظمة الغذاء. معالجة الترابط بين تحديات تغيُّر المناخ والزراعة والأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والمحلي، مع التركيز بشكل خاص على المناطق المتأثرة بالنزاعات.

تعزيز التخطيط الحضري المتكامل لاستخدامات الأراضي من أجل رفع القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم التوسع الحضري المستدام. تعزيز التخطيط الحضري الشامل الذي يدعم نماذج المدن المدمجة، ويُطبّق لوائح تقسيم المناطق، ويُدير الضغوط الناتجة عن الهجرة من الريف إلى الحضر. تعزيز مبادرات التشجير الحضري التشاركية، بما في ذلك الزراعة الحضرية والحدائق المجتمعية، التي تُحسّن المناخ المحلي داخل المدن، وتُعزّز رفاه المجتمع، وتُعالِج التحديات المعقّدة المتعلقة بحيازة الأراضي الحضرية من خلال عمليات تخطيط شاملة ومُصمّمة وفقًا للسياقات المحلية. تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية لتطوير نموذج تنموي متكامل وقادر على الصمود، يحدّ من نزاعات استخدامات الأراضي ويحفظ استدامة الزراعة في ظل الضغوط الناتجة عن التحضُر وتغيُّر المناخ.

تعزيز الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه من خلال الابتكار والحلول القائمة على الطبيعة والمناهج المجتمعية. دعم الابتكار في إدارة المياه عبر تعزيز استخدام المصادر غير التقليدية للمياه، مثل مياه الصرف الصحي المُعالجة وجمع مياه الأمطار إلى جانب الزراعة الذكية مناخيًا، وإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية بإدارة مُحكَمة، والمحاصيل المقاومة للجفاف، وأنظمة الري عالية الكفاءة. تطوير حلول قائمة على الطبيعة مُصمَّمة وفقًا للسياقات الإقليمية من خلال التعاون بين القطاعات المختلفة. دعم المناهج

الاجتماعية الفنية التي تدمج بين الأنظمة التقليدية لإدارة المياه والمعرفة المحلية من جهة والعلم الحديث من جهة أخرى، لضمان المشروعية الثقافية والفعالية العملية.

إعطاء الأولوية لاستعادة النظم البيئية والأراضي الزراعية في المناطق المتأثرة بالنزاعات وتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية، باعتبارها أساسًا للصمود والأمن الغذائي والتعافي المستدام. تسريع جهود التأهيل في المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الحرائق والفيضانات والجفاف والعواصف، من خلال الدمج بين الأساليب العلمية والممارسات التقليدية والمعرفة المحلية. تعزيز استعادة النظم البيئية بقيادة المجتمع من خلال ضمان توافق جهود الاستعادة مع احتياجات المجتمعات المحلية، عبر إشراكهم بشكل فعّال في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة. استخدام الاستشعار عن بُعد والذكاء الاصطناعي لمراقبة تدهور الأراضي، وتتبع تقدم جهود الاستعادة، وتحسين دقة التدخلات.

تعزيز التعاون الإقليمي لضمان استثمارات مستدامة في حوكمة الأراضي والقدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ. تطوير أُطر موحّدة لتبادل المعرفة عبر الحدود، ورصد التقدّم، والإبلاغ عن جهود الاستعادة وتحسين حوكمة الأراضي. الدعوة إلى زيادة التمويل الدولي الموجَّه للمناخ في المنطقة، بما يتوافق مع مواطن الضعف الخاصة بها، ويؤكّد على الاستثمارات طويلة الأمد في استعادة الأراضي الجافة، والزراعة المستدامة، والأنظمة الحضرية القادرة على الصمود، لضمان نتائج شاملة ودائمة. تعزيز التعاون الإقليمي لدعم الاستثمارات المستمرة في حوكمة أراضٍ عادلة والتكيُّف المناخي.

تعزيز أمن الحيازة باعتباره عاملاً يُمكِن العمل المناخي، من خلال ضمان اعتراف الأطر البيئية الدولية بحقوق الحيازة ورصدها بشكل منهجي في النظم البيئية المعرضة لمخاطر تغيُّر المناخ. تطوير مؤشرات الحيازة في أطر التنوع البيولوجي عبر تفعيل مؤشر الحيازة الخاص باتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لاعتماده في مؤتمر الأطراف كوب ١٦، وذلك من خلال تطوير مناهج تجمع بين البيانات الحكومية والمعلومات المُنتَجة من المجتمعات والبيانات الجيومكانية. دمج الحيازة في رصد تدهور الأراضي عبر إدراجها في أنظمة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عبر ثلاث مراحل: إدراج الحيازة في أدوات التقييم النوعي، وتصنيف مؤشر الهدف ١٥.٣.١ من أهداف التنمية المستدامة وفقًا لوضع الحيازة ابتداءً من عام ٢٠٢٦، ومراجعة المؤشرات الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠. مواءمة آليات الرصد بين الأطر المختلفة عبر تنسيق مؤشرات الحيازة وأنظمة البيانات فيما بين اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة، بهدف إنشاء آليات إبلاغ متناسقة وتقليل العبء على الدول الأعضاء. توسيع نطاق المشاورات التشاركية من خلال تعزيز المشاركات الوطنية المشتركة بين الفاو واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لتشمل مزيدًا من الدول، وبناء القدرات لتقييم أمن الحيازة وتعزيزها في النظم البيئية وأنظمة الحيازة المتنوعة.

التمويل القائم على الأراضي

توسيع نطاق آليات التمويل المتنوعة المرتكزة على الأراضي لتعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة والعمل المناخي. الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحصيل قيمة الأراضي، وصناديق الملكية البديلة، وأنظمة الضرائب الذكية مثل التقييم الجماعي بمساعدة الحاسوب لتعبئة التمويل بما يتماشى مع الأولويات الوطنية. وضع أطر قانونية تدعم تنفيذ تحصيل قيمة الأراضي وتُوحّد لوائح استخدامات الأراضي عبر مستويات الحوكمة المختلفة. تطوير منصات رقمية متكاملة لتقييم الأثر الاقتصادي لسياسات الأراضي، بما في ذلك مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية المحلية. توسيع قواعد بيانات نظم المعلومات الجغرافية، وجرد الأراضي الرقمي، وأدوات الاستشعار عن بُعد لتحسين تقييم الأراضي، وجمع ضرائب الملكية، وتحقيق الكفاءة الإدارية. إنشاء أدوات تمويل مُخصّصة مثل صناديق التوسّع الحضري وتطوير الإسكان لدعم البنية التحتية طويلة الأمد وتوفير الإسكان، مع تقديم حوافز حكومية لجذب الاستثمار الخاص في المناطق عالية المخاطر أو المحرومة. دمج أدوات التمويل المرتكزة على الأراضي في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للمناخ لتعظيم المنافع المشتركة مثل الحدّ من الانبعاثات، وحماية التنوع البيولوجي، وضمان الوصول العادل إلى السكن.

تطوير ضمانات اجتماعية قوية حول الاستثمارات القائمة على الأراضي. الموازنة بين جذب الاستثمارات وحماية سيادة الأراضي، والأمن الغذائي، والموارد الطبيعية، وحقوق مستخدمي الأراضي التقليديين، وذلك بدعم من آليات مُخصّصة مثل مراصد الأراضي. مواءمة الاستثمارات في الأراضي مع أهداف التنمية الشاملة، بما في ذلك السكن، وخلق فرص العمل في الصناعات الخضراء، وتعزيز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، والالتزام بالإرشادات الدولية مثل المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي. دمج تدابير للحماية تمنع التهجير وتضمن القدرة على تحمُّل تكاليف السكن في المناطق الحضرية. استخدام بنوك الأراضي لتسهيل التعويض وإعادة التوزيع العادل خلال عمليات الاستحواذ على الأراضي أو تجميعها. تعزيز أمن الحيازة كأداة داعمة للاستثمار الريفي والتمكين الاقتصادي، لا سيما بين النساء والشباب. إشراك الشركاء غير التقليديين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والتعاونيات المحلية، لتوسيع نطاق مشاريع تجميع الأراضي وتقديم الخدمات وفعاليتها.

تعزيز القدرات المؤسسية والتعاون بين القطاعات لتحسين التمويل القائم على الأراضي وتعبئة الإيرادات. نشر أدلة محدثة للتخطيط الحضري تتضمن أدوات قابلة للتنفيذ مثل إعادة تقسيم الأراضي وإرشادات تنظيم المناطق. دعم الإصلاحات المؤسسية التي تُمكِن البلديات من قيادة تخطيط البنية التحتية وتعبئة الإيرادات. تسهيل الشراكات بين المخططين الحضريين، والمؤسسات المالية، والهيئات البيئية، ومنصات مثل صندوق سد فجوة تمويل المناخ الحضري لسد الفجوات الفنية والتمويلية.

تعزيز إعادة التقسيم التشاركي للأراضي كأداة استراتيجية لتحقيق حوكمة أراضٍ آمنة وشاملة وتمويل مستدام. توسيع استخدام إعادة التقسيم التشاركي للأراضي لإدارة النمو الحضري، وحل النزاعات المتنافسة على الأراضي، وتطوير المستوطنات غير الرسمية، وتعبئة التمويل القائم على الأراضي من خلال آليات تحصيل القيمة التي توازن بين المصلحة العامة والخاصة. تمكين المجتمعات من المشاركة في تصميم خطط استخدامات الأراضي واستثمارات البنية التحتية، بما يضمن تقاسم مالكي الأراضي للفوائد الناتجة عن إعادة التطوير ويُعزّز نماذج تمويل تدعم التنمية الشاملة. استكمال إعادة التقسيم التشاركي للأراضي بوثائق قوية لحيازة الأراضي، ورسم خرائط مساحية عقارية، وتبسيط إجراءات الترخيص لتكون شاملة للمجتمعات القبلية والنازحة والمُهمشة. دفع الإصلاحات القانونية والسياسية التي تدعم المناهج التشاركية وتوضح وضع الحيازة في البيئات المعقدة، بما في ذلك أراضي المراعي، والمناطق الرعوية، وسياقات ما بعد الأزمات.

الابتكار في قطاع الأراضي

دفع الابتكار الرقمي في إدارة الأراضي من خلال التكنولوجيات الناشئة والأنظمة المتكاملة. دعم الابتكار الفني وتحديث إدارة الأراضي عبر تكنولوجيات البلوك تشين، والذكاء الاصطناعي، والاستشعار عن بُعد، والمنصات الرقمية. حل المطالبات المتداخلة من خلال عمليات رقمية مبتكرة، بما في ذلك مراكز الخدمات الشاملة وأنظمة الترقيم الوطني للملكيات، التي تُسهل تجربة المستخدم وتُقلّل العوائق البيروقراطية.

تعزيز مناهج حوكمة الأراضي التكيُّفية والمستجيبة للسياق بما يعالج التحديات المُتغيرة. اعتماد أساليب إدارة أراضٍ ملائمة للغرض، تكون مرنة ومرحلية ومصممة وفقًا للقدرات والسياقات الوطنية الخاصة. تطوير استراتيجيات تخطيط مكاني وحضري متكاملة وتكيُّفية وتنفيذها، مثل خطط المدن الكبرى والخطط الإقليمية المترابطة، التي تستوعب النمو السكاني وتُحسِن كفاءة استخدام الأراضي. استخدام التكنولوجيات الجيومكانية لتحديد الأراضي الشاغرة أو غير المستغلة وإعادة توظيفها بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. تعزيز التنسيق بين الوكالات الحكومية لتحسين الكفاءة المؤسسية والاستجابة في حوكمة الأراضي.

مواءمة الأطر القانونية والمؤسسية مع التطورات التكنولوجية لضمان حوكمة أراضٍ فعالة وعادلة. مرافقة مبادرات الإدارة الرقمية للأراضي بأطر قانونية مُحدَّثة وتعديلات مؤسسية توفر أساسًا قانونيًا صلبًا للحوكمة التي تتسم بالشفافية والعدل. دمج

الإصلاحات التنظيمية مع إعادة الهيكلة المؤسسية لضمان أن التطورات التكنولوجية مدعومة ببنية قانونية مناسبة وقدرات إدارية كافية. دعم الابتكار المستمر في الأنظمة القانونية والفنية للتكيُّف مع التحديات المُتغيرة في حوكمة الأراضي، بما يضمن الاستدامة المالية والدعم المؤسسي عبر القطاعات.

وضع استراتيجيات تمويل لدعم اعتماد ابتكارات قطاع الأراضي وصيانتها وتوسيع نطاقها. تأمين دعم مالي ومؤسسي مستدام للحفاظ على البنية التحتية الرقمية وتطويرها. تعبئة الموارد المالية والمؤسسية عبر الحكومة والقطاعات المختلفة لضمان استدامة البنية التحتية الرقمية والابتكار. دمج أُطر الاستثمار طويل الأجل في إدارة الأراضي للحد من الاعتماد على المانحين الخارجيين.

ضمان الابتكار الشامل والقائم على المجتمعات في حوكمة الأراضي بما يحفظ الحقوق والمعرفة المحلية. ضمان أن تكون الإصلاحات الرقمية والابتكارات القانونية نابعة من المجتمعات وليست مفروضة من أعلى، وذلك عبر إشراك مستخدمي الأراضي العرفيين، والسكان النازحين، وصغار المزارعين في تصميم مبادرات حوكمة الأراضي وتنفيذها ومتابعتها. استخدام التكنولوجيا لتوثيق حقوق الفئات الضعيفة وحمايتها، ودعم المبادرات الزراعية والمشاريع التنموية الريفية القائمة على المجتمعات المحلية. تشجيع الحلول التي تحترم الأعراف الثقافية المحلية وتعزز الابتكار المجتمعي، مع تجنب النماذج الموحدة التي لا تناسب الجميع.

الاستفادة من بيانات الأراضي والتكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمساءلة ومنع النزاعات. تحديث بوابات ولوحات المعلومات العامة وصيانتها ودعم إنشاءها والتي تتيح الوصول المفتوح إلى بيانات الأراضي، وحالة التسجيل، والرسوم، مما يُسهم في الحد من الفساد وبناء الثقة العامة. استخدام صور الأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة وتكنولوجيات الاستشعار عن بُعد المدعومة بالذكاء الاصطناعي لرسم خرائط دقيقة للأراضي، ومراقبة استخداماتها، ودعم تعافي الأراضي في مرحلة ما بعد النزاع.

المعرفة والمعلومات

إضفاء الطابع المؤسسي على أنظمة إدارة المعرفة لضمان الاستمرارية والتعلُّم وتحقيق الأثر والحوكمة التكيُّفية للأراضي. إرساء هياكل وعمليات رسمية ودائمة لإدارة المعرفة داخل المؤسسات الحكومية والجهات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل جمع المعرفة وتخزينها ومشاركتها واستخدامها بشكل منهجي، بما يضمن توثيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والخبرات المؤسسية وإتاحتها وحفظها على المدى الطويل. دعم المبادرات الجامعة والاتساع بنطاقها مثل المبادرة العربية للأراضي والشبكة الأكاديمية العربية لحوكمة الأراضي وذلك لتوفير التنسيق والشرعية والاستدامة على المدى الطويل. استخدام إدارة المعرفة ليس فقط للتوثيق، بل أيضًا لتعزيز التعلُّم التكراري، بما يُمكِن البرامج من التكيُّف مع السياقات المُتغيرة والأدلة المستجدة. إدراك الإخفاقات باعتبارها فرصًا قيّمة للتعلّم، وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات التغذية الراجعة داخل أنظمة الحوكمة لدعم التحسين المستمر. تأمين تمويل مرن وطويل الأجل لتعزيز إدارة المعرفة والبحث وبناء القدرات في مجال حوكمة الأراضي بما يعزّز الابتكار والتفكر والاستمرارية.

تعزيز القدرات على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات لدعم حوكمة الأراضي العادلة والفعالة. تمكين المهنيين من المهارات الفنية والسلطة والموارد اللازمة لتنفيذ قراراتهم بفعالية على أرض الواقع. الاستثمار في برامج تدريبية موجهة للمسؤولين الحكوميين ومديري المعلومات وأصحاب المصلحة المحليين لتمكينهم من إدارة الأدوات الرقمية، وأنظمة معلومات الأراضي، واتخاذ القرارات القائمة على البيانات بكفاءة. بناء قدرات الحكومات المحلية لتصميم آليات تمويل قائمة على الأراضي بشكل عادل وتنفيذها، بما في ذلك سياسات تحصيل قيمة الأراضي. تقديم الدعم الفني والتدريب وتعزيز الاستقلالية المالية للسلطات المحلية من أجل تعزيز الحوكمة الشاملة للأراضي والإسكان، وخاصة في المناطق الهشّة والمتأثرة بالنزاعات والمناطق المحتلة.

الاعتراف الرسمي بالمتخصصين في مجال الأراضي وتطوير برامج أكاديمية وتدريبية مُنسّقة إقليميًا لقطاع الأراضي. تحديث القوانين الوطنية والسياسات المؤسسية للاعتراف رسميًا بدور المتخصصين في مجال الأراضي وتمكينهم من تطبيق

خبراتهم ضمن عمليات صُنع القرار. توسيع نطاق البرامج الأكاديمية المتعلقة بالأراضي وتنسيقها على مستوى المنطقة لتشمل التدريب الأساسي والمتخصص في الأطر القانونية، ونظم المعلومات الجغرافية، والذكاء الاصطناعي، والتفاوض، والتخطيط. مواءمة المناهج التعليمية مع احتياجات سوق العمل والمتطلبات التكنولوجية، وتشجيع التعليم المستمر للمتخصصين في مجال الأراضي في مختلف مراحل مسيرتهم المهنية. دعم المؤسسات الأكاديمية المحلية وإشراك الشباب من خلال الندوات والمنح الدراسية وفرص البحث من أجل تطوير جيل جديد من المتخصصين في حوكمة الأراضي.

تحديث منصّات معرفة شاملة وتشاركية ومتعددة الأطراف للتعلُّم وتبادل الخبرات وصيانتها ودعم إنشاءها. الاستثمار في تعزيز سهولة الاستخدام، والتشغيل البيني، وإمكانية الوصول في البوابات الوطنية للبيانات بهدف دعم تبادل المعرفة الفعال وصُنع القرار القائم على الأدلة. إشراك صغار المزارعين، ومنظمات المجتمع المدني، وصانعي السياسات، والمهنيين لضمان قيام المعرفة الخاصة بحوكمة الأراضي على أساس الواقع المحلي، مع إتاحة التبادل المستمر للمعرفة بين القطاعات والمناطق. إدماج مبادرات البيانات التشاركية التي تجمع بين البيانات المُنتجة من المواطنين والمعرفة التقليدية للمساهمة في تطوير سياسات أكثر عدالة واستجابة. تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات للحد من التجزئة وضمان التعلّم المُنسّق ونشر المعرفة بفعالية.

دعم التدخلات القائمة على البحث والأدلة من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات والجهات المسؤولة عن حوكمة الأراضي. إنشاء آليات وطنية وإقليمية لضمان الارتباط الوثيق بين البحوث التطبيقية وبرامج التدريب من جهة، وجداول أعمال السياسات العامة واحتياجات التنفيذ من جهة أخرى. ضمان أن تسهم تقييمات الأثر والبحوث الطولية في توجيه تصميم المشاريع، وإصلاح السياسات، والقرارات الاستراتيجية.

إرساء أطر قانونية تُمكِن من تبادل البيانات وتعزيز الشفافية مع الحفاظ على الخصوصية والأمن. سنّ أدوات قانونية توضح الأدوار والمسؤوليات والضمانات الخاصة بتبادل البيانات بين المؤسسات ومع الجمهور. تحقيق التوازن بين الحاجة إلى البيانات المفتوحة وبين حماية المعلومات الحساسة، وخاصة تلك المتعلقة بالفئات المهمشة والمجموعات الضعيفة. ضمان أن ترافق مبادرات التحول الرقمي آليات واضحة للحوكمة والمساءلة.

زيادة توافر البيانات والمعرفة المتعلقة بالأراضي وتعزيز الوصول إليها لدعم الحوكمة القائمة على الأدلة. تحسين وصول الباحثين والطلاب والحكومات إلى البيانات المتعلقة بالأراضي من خلال الدعوة إلى سياسات البيانات المفتوحة، وزيادة إتاحة البيانات العامة، وتعزيز بوابات البيانات الوطنية. تطوير أدوات قوية لجمع بيانات الأراضي، وتصويرها، وتحليلها لدعم الحوكمة التي تتسم بالشفافية والتخطيط القائم على الأدلة. معالجة الفجوات الإقليمية في تغطية البيانات، وخاصة تلك المتعلقة بالأراضي الرعوية، والمجتمعات المتنقلة، وحقوق الموارد المتباينة مثل الغابات أو أراضي الرعي. ضمان أن تخدم أنظمة البيانات المستخدمين المؤسسيين والجمهور بفعالية، وأن تتيح تفاعلًا مؤثرًا ومجديًا مع معلومات الأراضي. ترجمة مخرجات البحث ونشرها باللغات المحلية لتعزيز الملكية الإقليمية، وتحسين إمكانية الوصول، وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية التي لا تتوفر إلا باللغة الإنجليزية.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتشجيع تبادل المعرفة وبناء القدرات. إنشاء آليات منظمة للتعلّم بين الدول، مثل الورش الإقليمية، والندوات عبر الإنترنت، والمكتبات الرقمية، والتعلّم بين الأقران، وجداول أعمال البحث التعاوني. الاستفادة من المنظمات والمبادرات الإقليمية مثل الاتحاد العربي للمسّاحين ولجان حوكمة الأراضي التابعة للاتحاد الأفريقي لترسيخ هذه الجهود وتعزيز التنسيق بين المناطق. إنشاء منصة إقليمية مرتبطة بالمجلس الوزاري العربي للإسكان والتعمير يُنظّمها بالتعاون مع جامعة الدول العربية لدعم بناء القدرات وتعزيز التعاون المستمر. إجراء دراسات استكشافية منتظمة لتحديد أولويات البحث، وإعلام تصميم البرامج، وضمان أن تعكس المبادرات الإقليمية احتياجات الدول المتنوعة. تسهيل التعاون على المستويين الوطني والإقليمي لتبادل أفضل الممارسات، وتنسيق المعايير، وتوسيع النماذج الناجحة عبر الدول، بما يساهم في بناء التضامن الإقليمي وتعزيز الاتساق.

جمع البيانات المدعومة بالتكنولوجيا

دعم تحديث أنظمة تسجيل الأراضي ورقمنتها لتحسين الشفافية والدقة والكفاءة. الاستثمار في منصات رقمية لتسجيل الأراضي بهدف تبسيط إدارة الأراضي وتعزيز التنسيق بين جهات التسجيل والمسح لتحسين العمليات التسجيل المساحي العقاري. إرساء منهجية مؤسسية لإدارة الأراضي قائمة على الملاءمة للغرض لبناء إطار راسخ للمعلومات الجيومكانية. إنشاء سجلات وطنية مركزية للأراضي تغطي الإقليم بالكامل، مدعومة بقواعد بيانات قابلة للتشغيل البيني ومتوافقة مع المعايير الدولية للبيانات. مواءمة الأنظمة المساحية العقارية مع المعايير الدولية لضمان بيانات متسقة وموثوقة وقابلة للدمج. اعتماد أساليب فعالة من حيث التكلفة وقابلة للتوسع تُوازن بين دقة الأساليب اليدوية وكفاءة الأدوات الآلية. رقمنة السجلات الورقية، وصور الأقمار الصناعية، والأرشيفات التاريخية لبناء قواعد بيانات شاملة ومن اليسير الوصول إليها لمعلومات الأراضي.

الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة لتعزيز البنية التحتية الجيومكانية وتحسين إدارة بيانات الأراضي. تعزيز البنية التحتية الجيومكانية وقدرات الخرائط من خلال استخدام نظم المعلومات الجغرافية وأنظمة البيانات المتكاملة لدعم إدارة الأراضي بكفاءة، والتخطيط الحضري، والتنمية المستدامة. تحديث الخرائط الطبوغرافية الوطنية وتطوير أدوات جيومكانية متقدمة، بما في ذلك أنظمة السجل العقاري ثلاثي الأبعاد لتحسين الدقة المكانية وتصور استخدامات الأراضي أفقيًا ورأسيًا. الاستفادة من التكنولوجيات مثل البلوك تشين لتأمين سجلات الأراضي وإنشاء منصات لمشاركة البيانات المكانية وتحقيق قابلية التشغيل البيني. إنشاء أنظمة رقمية موحدة لمعلومات الأراضي وبنوك مركزية للأراضي والعقارات لتحسين اتساق البيانات، وسهولة الوصول إليها، وتعزيز الإدارة الاستراتيجية للأراضي.

تعزيز الابتكار والتكنولوجيا لمراقبة نظم الأراضي والمياه والزراعة وإدارتها. الاستفادة من الاستشعار عن بُعد، ونظم المعلومات الجغرافية، والنماذج الخوارزمية لمراقبة استخدام الأراضي الزراعية، والنمو الحضري، والموارد المائية، والتنبؤ بأنماط استخدام الأراضي بما يدعم صُنع القرار القائم على الأدلة. استخدام جمع البيانات الجغرافية في الدراسات الهيدرولوجية ودراسات المخاطر لتوفير رؤى عملية للتخطيط الحضري والحد من مخاطر الكوارث. استخدام منصة LANDex وتطويرها كأداة رصد تكميلية للتقارير الوطنية والعالمية، من خلال الاستفادة من البيانات التي ينتجها المواطنون لدعم إصلاح السياسات القائمة على الأدلة وتعزيز مشاركة المجتمعات في نمذجة الديناميكيات الحضرية.

دمج الذكاء الاصطناعي في أنظمة الأراضي لتعزيز الكفاءة والتحليل والتخطيط. دمج الذكاء الاصطناعي بشكل استباقي في حوكمة الأراضي لتحسين الكفاءة وتجنّب الاعتماد المفاجئ وغير المخطّط له. استخدام الأدوات المعزّزة بالذكاء الاصطناعي لنمذجة النمو الحضري والديناميكيات الحضرية، وتعزيز تحليل البيانات، وتحسين أعمال المسح، وتبسيط الوظائف الإدارية لتقليل حالات التأخير. الاستفادة من نماذج الذكاء الاصطناعي الجيومكاني الجاهزة لمعالجة ندرة البيانات مع تحسين القدرة على التكيُّف على المدى البعيد.

الأراضي من أجل الإسكان والتنمية

مواءمة إصلاحات حوكمة الأراضي مع استراتيجيات الإسكان ميسور التكلفة لتوسيع الوصول إلى السكن الآمن والذي تتوفر فيه الخدمات اللازمة والموقع المناسب. إرساء أساس قانوني شامل ومتماسك للأراضي والإسكان من خلال تحديث القوانين القديمة وتوحيد التشريعات المتفرقة في مدوّنة قانونية واحدة. إعطاء الأولوية لتطوير المستوطنات غير الرسمية دون نقل السكان عبر الجمع بين تسوية أوضاع الحيازة وتوفير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. استخدام استراتيجيات مكانية متكاملة لتنسيق النمو الريفي الحضري ومنع انتشار المستوطنات غير الرسمية، مع دعم عمليات التحسين المجتمعية من الأسفل إلى الأعلى التي تعزّز الاندماج الاجتماعي. ضمان تنمية إقليمية متوازنة وتوفير عرض كافٍ من المساكن من خلال لوائح واضحة لاستخدامات

الأراضي وتخطيط مكاني متكامل، مع تعزيز شفافية السوق لدعم الاستثمار المسؤول. تعزيز قدرات الهيئات الإقليمية لإدارة الأراضي والعقارات لدعم تعبئة الأراضي، والتخطيط الاستراتيجي، وتطوير الإسكان بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

تعزيز أمن الحيازة من خلال أنظمة تسجيل أراضٍ شاملة ومبسّطة. تبسيط إجراءات تسجيل الأراضي والاستحواذ عليها للحدّ من حالات التأخير وتحسين الوصول لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمعات المهمّشة. توسيع نطاق آليات تسجيل الأراضي التشاركية، ولا سيما في الأراضي المجتمعية والريفية والمحرومة، لدعم أمن الحيازة وتمكين المجتمعات المحلية. اعتماد عمليات تخطيط تشاركية والتي تُشرك المجتمعات المحلية، ومالكي الأراضي، والنساء، والشباب بشكل فعال في صُنع القرار. رفع الوعي بحقوق الأراضي وبفوائد التسجيل الرسمي من خلال حملات التوعية العامة. توسيع نطاق تسجيل الأراضي، مع التركيز على المناطق المشتركة والريفية، لتعزيز أمن الحيازة وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية. تعزيز مناهج تراعي منظور النوع الاجتماعي وتشمل احتياجات الشباب في التخطيط والوصول إلى الأراضي.

دمج القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ والاستدامة البيئية في الإسكان الحضري والريفي والتخطيط له. تعزيز التنمية الحضرية المدمجة للحدّ من الضغط على الأراضي ومنع الزحف العمراني. دعم مفهوم مدينة الخمسة عشر دقيقة وسياسات التكثيف الرأسي لتحسين جودة الحياة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الإسكان، وتقليل الضغط على الأراضي الريفية وشبه الحضرية. تطوير استراتيجيات مكانية تدمج التصميم البيئي، والفرص الاقتصادية، والبنية التحتية السكنية الشاملة. اعتماد نماذج تخطيط مستقبلية تستجيب لمخاطر المناخ، والهجرة، والتحولات الديموغرافية، وعدم المساواة الاجتماعية في توفير السكن. دمج تجميع الأراضي ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة، بما يشمل مشاريع الإسكان والبنية التحتية متعددة الأغراض التي تدعم التنوع البيولوجي، والزراعة الذكية مناخيًا، وحفظ المياه والتربة، وخدمات النظام البيئي. ضمان مرونة برامج الأراضي لتلبية الاحتياجات المحلية ودعم أشكال مختلفة من تجميع الأراضي.

ضمان أن تستشرف استراتيجيات الأراضي والإسكان التغيُّرات الديموغرافية الناتجة عن الهجرة والنزوح وتستجيب لها. الاعتراف بأن الهجرة الداخلية وعبر الحدود تُعدّ اتجاهات هيكلية يجب دمجها في التخطيط الوطني والإقليمي. استخدام أدوات التخطيط القائمة على البيانات والسيناريوهات للتنبؤ بضغوط النزوح والهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ والاستجابة لها. دمج التخطيط المراعي للهجرة في أطر تخصيص الأراضي وتطوير الإسكان وتقديم الخدمات. تعزيز إعادة التوطين الطوعي من خلال سياسات توفر تعويضًا عادلاً وكافيًا، بما يسهم في تقليل النزاعات ودعم الاستخدام الفعال للأراضي.

معالجة المضاربة في الأراضي وتعزيز الاستخدام الفعال للأراضي من خلال الحوكمة التي تتسم بالشفافية والتخطيط التشاركي. إرساء إطار ضريبي عادل ويتسم بالشفافية ومتناسب للحدّ من الاحتفاظ بالأراضي لأغراض المضاربة، وتعزيز الاستخدام المُنتِج والعادل للأراضي. اعتماد عمليات تخطيط تشاركية والتي تُشرك المجتمعات المحلية ومالكي الأراضي والنساء والشباب بشكل فعال في صُنع القرار.

مشاركة المجتمع المدني والشباب

تمكين المنظمات والتحالفات الشعبية من تعزيز أصوات الفئات المهمّشة في حوكمة الأراضي. دعم جهود الدعوة والحملات والبرامج التعليمية لرفع مستوى الوعي العام بحقوق الأراضي ومسؤولياتها، والاستفادة من شبكات المجتمعات المحلية. تمكين التحالفات والمنظمات الوطنية من الدعوة لإصلاحات الأراضي وتنفيذ القوانين والتأثير عليها.

تحسين وصول الشباب إلى الأرض من خلال معالجة اختلالات توزيع الموارد وضمان الشمول في ملكية الأراضي وحوكمتها. دعم نماذج متنوعة لوصول الشباب إلى الأراضي، بما في ذلك الملكية التعاونية، وترتيبات الإيجار طويل الأجل، وصناديق الأراضي المجتمعية، وبرامج تخصيص الأراضي الموجّهة للشباب. مواءمة برامج تدريب الشباب مع احتياجات السوق المحلية وتعزيز ريادة الأعمال، خاصة في الزراعة والخدمات الحضرية. تزويد الشباب بالأدوات والمنصات وفرص القيادة لتمكينهم من

المشاركة الفاعلة في عمليات الحوكمة والدعوة والسياسات. دعم المبادرات الشبابية في بناء السلام، والتنمية الاقتصادية، وحوكمة الأراضي. بناء المهارات الفنية والريادية لدى الشباب لدعم مشاركتهم الفاعلة في الاقتصادات المرتكزة على الأراضي وعمليات اتخاذ القرار.

دعم منصات التعاون الشاملة للمشاركة في إنشاء أنظمة أراضٍ عادلة ومبتكرة. إقامة التعاون وتعزيزه بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الدولية للمشاركة في ابتكار أطر حوكمة أراضٍ مبتكرة وشاملة. إنشاء منصات حوار مرنة وشاملة على المستويين الوطني والإقليمي لتسهيل التواصل بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص. تشجيع الملكية المشتركة لإصلاحات حوكمة الأراضي من خلال أطر تعاونية. إرساء آليات مؤسسية تضمن دمج أصوات المجتمع المدني والشباب رسميًا في أطر سياسات الأراضي، وتطوير المؤشرات، وهياكل الحوكمة، لضمان انعكاس حقوق الإنسان واحتياجات المجتمعات. التطوير المشترك لأدوات حوكمة الأراضي استنادًا إلى بيانات قوية وتجارب المجتمع المدني والشباب.